آليات دعم و تطوير المناطق الصناعية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة

أ. الطيبـي عبد الله[1]

د. صديقي أحمـــد[2]

الملخص:

يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة ووضع هياكل قوية ومتخصصة وانتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورو مغاربية، وذلك من خلال إبراز المناطق الصناعية وأهم المؤشرات عند توطينها، ولهذا تعرضنا لمفهوم المناطق الصناعية والدور التنموي الذي تؤديه، و الأهداف والغايات المنشودة من هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبتين لتحقيق أبعدا التنمية المستدامة، وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة معا.

الكلمة المفتاحية: التوطين الصناعي، المنطقة الصناعية، التنمية المستدامة، الإدارة البيئية، تجربة الجزائر للمناطق الصناعية.

Abstract :

The attention addressed to principal issues coupled with intensified efforts to the phenomenon of unemployment is one of the major challenges for all countries in the world, including Algeria, which requires them to provide the necessary conditions and the development of a strong and specialized structures and the adoption of rational economic strategies to accomplish its goals .

This study aims to highlight the role of industrial districts in achieving sustainable development in the Euro-Maghreb region, through emphasizing on the industrial zones and the main indicators when resettling it. For this reason, we have addressed the concept of industrial zones and their role in development, and the goals and objectives of these areas, and the provision of appropriate investment climate in order to achieve the dimensions of sustainable development: socio-economic-political-environmental.

Therefore, we decided to undertake a study of these regions in the Euro-Maghreb zone with a comparison between industrial zones in both Algeria and France, through the study of one area of in each country individually and the sustainable business development strategy.

The industry is the mainstay of the national economy as the main engine for the rest of the national economic sectors, including private sector services and agriculture.

Keywords: Industrial settlement, Industrial zone, Sustainable development, Environmental management, Algeria's experience of industrial zones.

[1]– جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: Tayebiabdellah@yahoo.fr

[2]– جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email:seddiki_ahmed82@yahoo.fr

مقدمة

إن ظاهرة العولمة نتج عنها تزايد حركة رأس المال الصناعي، و حرية في اختيار المواقع الجغرافية للاستثمار الصناعي، بل أصبحت تخضع لمعايير التوفيق بني المتطلبات الاقتصادية للمؤسسة، والالتزامات الاجتماعية. لاسيما بعد أن تعمق الخلل الاقتصادي والاجتماعي و العمراني منتجا حالة من اللاتوازن الدولي، وهي الحالة التي مل يغيبها الطموح التنموي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من تكتلات وغيرها.

إن المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لا غنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد للتوطين و تهيئة المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي و الوطني.ومما سبق سنحاول الإجابة على التساؤل الآتي:

" إلى أي مدى يمكن أن تجعل الجزائر من المناطق الصناعية دوراً تنموياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة ؟".

مما سبق سنحاول الإجابة على التساؤل من خلال خطة البحث التالية:

أولاً: الإطار النظري المناطق الصناعية.

ثانياً:إدارة المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة

ثالثاً- المناطق الصناعية بالجزائر

رابعاً- إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

1-مفهوم المناطق الصناعية

1-1-تعريف المناطق الصناعية.

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية : النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشري إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغريه يخصص كل منها إنشاء مصنع معني. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق و الخدمات[1]. كما تعرف أيضا:تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبري)في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معني من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة يف نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل

[1]- موسى بن منصور ، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر –دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج،19-12 ماي2010،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[1]. فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي. هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن متوقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية، و يمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد هبا منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة القامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع والمستودعات...)، تتموقع خارج جمال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية[2].

1-2- مقومات و مراحل إنشاء المناطق الصناعية:

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى لاسترشاد بجملة من المقومات أهمها على سبيل المثال:

أ- **الموقع:**

قد يؤدى الاختيار غري المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغري في النظام الايكولوجي الطبيعي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدى استصلاحا لأراضي في المناطق القيمة بيئيا- كالأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية - إلى تدمير الموائل الطبيعية ألأنواع كثرية من النبات والحيوان، ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخريا تقوم الإدارة بتعيني الموقع ويتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع ما يلي[3]:

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغريه.
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة.
- اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات الرتبة الفقرية والمنخفضة الخصوبة.
- تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات الرتبة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غري اقتصادية وغري مناسبة بيئيا.
- إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي لزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة.
- فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والرتبة والمياه.

---

[1]- وسف محمد ياسر يوسف الساعد،دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2001 ،ص11.

[2]-.com.moroccokhabar.wwwأطلع عليه بتاريخ 12/012012 مقال للدكتور إبراهيم المراكشي بعنوان اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية "المغوغة" بطنجة... الآثار والمشاكل والحلول.

[3]- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري،الطبعة الأولى، عمان،دار صفاء للنشر و التوزيع ،2001، ص: 343.

ب-الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فان الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهرة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية، من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة واليت تمتاز بالخبرة والكفاءة[1].

ت-المواد الخام:

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم، من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام، ومن اجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة يف الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبرية للمواد الخام وطرق الحصول عليها[2].

ث-رأس المال:

إن قيام أي نشط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها يف العملية الإنتاجية أو للحصول على الكائن والمعدات و الآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية و بذلك يكون رأس المال أحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة.

إن أهمية رأس المال باعتباره أحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفري احتياجات الصناعة من الآلات و المعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة...الخ، فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات و المكائن وإقامة المشاءات والمباني، وكلما كرب حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة و مدى تطور الأسلوب التقين فيها.

ج- الطاقة:

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية ألهنا العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة و بكميات اقتصادية كبرية الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع و

[1]- محمد أزهر سعيد السماك،اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى،عمان ،دار زهران،1998، ص90.

[2]- وائل وجيه رضا البظ ،محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004، ص21.

تقدمها في بدا الأمر، ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبري في تقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عامل محدودا في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد، وذلك من خلال أمكانية إحلال بني مصادر الطاقة المختلفة وبالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدا[1].

ح- النقل:

يعتبر عامل النقل و المواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، وإن قيام و تطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفري خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكناها إلى المناطق الصناعية وبالعكس.كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة و الرخيصة نسبيا أهم مقومات الصناعة الحديثة و اختيار مواقع المناطق الصناعية.

1-3- مراحل إنشاء المناطق الصناعية.

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، و إنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة .والبدء من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهى بالتفصيل كما يلي[2]:

أ-مرحلة التخطيط: تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي.

ب- مرحلة التصميم: وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.

ج- مرحلة التشغيل: تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

1-4- أهداف و أهمية إقامة المناطق الصناعية.

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي:

- تطوير و تنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج و الخدمات العامة المتوفرة فيها.
- تطوير و تنمية المناطق المحيطة هبا حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية و من تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.

[1] – خالد عبد الرحيم الهيتي ،أكرم أحمد الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي ، عمان، دار زهران للنشر، 1997، ص 114.

[2]– محمد خيري ، توطين الصناعة و العمليات و العلاقات الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ،للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، العدد الثاني،مصر، ماي 1985 ،ص 65.

- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد و المال على أصحاب الصناعة يف البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم.
- رفع مستوى الاقتصاد إجمالي من خلال استقطاب المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال و جذب الخربات العلمية والفنية.
- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية و الخارجية.
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حنو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور.
- توفري المواقع الصناعية و توسيع القاعدة الإنتاجية.
- تجميع المشروعات مخلق التكامل بني المصانع و المشروعات الإنتاجية.

1-5- دور المناطق الصناعية في التنمية.

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة و تنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز دورها فيما يلي[1]:

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة.
- توفر فرص العمل و الاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي و تنويع مصادر الدخل.
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية و بدن تأخري.
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة و العمل على تنوعهما.
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر بتوفر بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.
- تحقيق اللامركزية الصناعية و الحد من متركز الصناعات في بعض المناطق و خاصة حول العاصمة.
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها و تزداد أرباحها.

2- الاتجاهات الحديثة للمناطق الصناعية.

2-1- المناطق الصناعية التقنية:

لقد عرفت الرابطة العالمية المجمعات العلوم(International Association of Science Parks)، منطقة التقنية والعلوم بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة

[1]- مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2000 ،ص 13-14.

الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية. ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل المنطقة(المجمع)على:

- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بني الجامعات ومعاهد البحوث والشركات والأسواق.
- تيسر تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات التحضين والانبثاق من الشركة الأم.
- توفري مساحات وتجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

ويوجد حول العامل أمناط ومسميات مختلفة لمناطق ومجمعات التقنية والعلوم ومنها: حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، وقرى المعرفة وتوجد في جميع مناطق التقنية مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال والعديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم.

ولهذا الغرض فإن "مناطق الصناعات التقنية" ينطبق بالتحديد على المناطق التقنية التي تكون مهيأة الاستقطاب الصناعات التقنية، وعادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية تكتل صناعات وأنشطة تقنية تكون مربوطة ضمن سلسة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية، ويتمثل الاختلاف الجوهري بني مناطق الصناعات التقنية والأنماط المختلفة من مناطق (مجمعات) التقنية (العلوم)في تركيزها على الإنتاج والصناعة وليس فقط على البحث والتطوير والأعمال والتعليم. بمعنى آخر تعتبر مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، ويمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية[1]:

- مهيأة لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها.
- معَّدة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقدمي خدمات مبنية على المعرفة والتقنية (بدال من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية).
- تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية).
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمية العالية الأخرى.
- فريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة.

عالمياً هناك أكثر من 1200 منطقة صناعات تقنية، أنشئ أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية ومثال أوروبا واليابان، وقد نبعت فكرة مناطق الصناعات التقنية في العقد الأول من خمسينات القرن الماضي 1950 م في بويل آلتوبوالية كاليفورنيا(Silicon Valley) عندما تبني لمدير جامعة ستانفورد ضرورة وجود المرافق

[1]– مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة،مجلة منتدى الرياض الاقتصادي نوفمبر2005، ص10.

الصناعية والخدمية والتجارية بالقرب من مراكز الأبحاث بالجامعة لربط مخرجات البحث والتطوير الجامعية بالنشاطات الاقتصادية ولتسريع عملية نقل المعرفة والتقنية، وقامت في الستينات والسبعينات الميلادية عدة مناطق صناعية تقنية أخرى أنشئت (بنفس هذا المفهوم) في أماكن بين الجامعات البحثية الكبرى مثل: مجمع الأبحاث الثلاثي(Research Park Triangle) الذي يقع بين اكبر ثالث جامعات في والية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدةالأمريكية،أما طريق 128(Root 128) فهو مجمع صناعي تقين يقع بني أكرب جامعتني في والية ماستيوستس، وفي أوروبا جند مجمع صوفيا انتبليز(Park Science Antipolis Sophi) الصناعي التقين في جنوب فرنسا.[1]

2-2-المناطق الصناعية المؤهلة.

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1996م. وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية، وفي البداية كانت هذه المناطق منحصرة على كل من إسرائيل و مصر و الأردن و مناطق الحكم الذاتي في فلسطين[2].وفي العام 1997 تم توسيع تلك المناطق، و تتمتع المنتجات الصادرة من مناطق الكويز والمصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركي، والإعفاء من نظام الحصص و المعلوم في هذا أن السوق الأمريكي أكرب سوق مستهلك في العالم، ولا يمكن أي منتج أن يتجاهلها كما أنها معفاة من ضرائب الدخل و التأمينات الاجتماعية و غير محددة بقيود التعامل مع النقد الأجنبي، وتتمتع بحرية واسعة لنقل واسعة لنقل رؤوس الأموال والأرباح وغير مقيدة بنظام الأجور.

2-3- المناطق الصناعية الحرة للتصدير.

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي جمال محدد إداريا و أحيانا جغرافيا. يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات و المنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير. هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب.إن المناطق الصناعية الحرة للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا و إداريا خارج الحدود الجمركية وهي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير، إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع سهولة إقامتهم، وعموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيزات أخرى.

مما سبق نستخلص أن المناطق الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية، وهي وسيلة للسياسة الاقتصادية مزودة بنظام للتبادلات والمراقبة بهدف جلب

[1]- طالب عوض وراد ، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية.مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، عدد01، 2010،ص01.

[2]- كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،2008،ص: 61.

الاستثمارات، وهي تضع كل التسهيلات الضرورية و الامتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الاقتصادية المتعددة منها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على استيراد التجهيزات، التركيبات و المواد الأولية ؛التخفيف الجبائي الجزئي أو الكلي في بعض الأحيان.
- تخفيفات على مستوى القواعد الإدارية ألجل إقامة وسري هذه المناطق.
- تهيئة مناسبة للهيكل الصناعية و الخدمية ؛
- الحقوق الجمركية تكون مفروضة في حالة خروج هذه المنتجات إلى الإقليم الوطني المحمي.
- حرية ترحيل الأرباح عند معدل تفضيلي متفق عليه.
- إن أهمية المناطق الصناعية الحرة للتصدير تكمن في أنها ظهرت كحل مثالي.

ثانياً: إدارة المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة:

تعرف لتنمية المستدامة على أنها:التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها[1] "ويمكن هذا التعريف من الحصول على معنيي مختلفين تماما،الأول هو أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليمًا للأجيال القادمة، وبمعنى آخر فإن نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل أن لا يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي.والثاني هو أن إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي يجب أن ينخفض بين جيل وآخر. وبمعنى آخر فيمكن أن يكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي أن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي.

ولكن هذا التفسير ينطوي على بعض الإشكاليات حيث أن هناك بعض الأصول التي يمكن استبدالها بأصول أخرى مثل طبقة الأوزون وبعض الأصناف أو حماية المتساقط المائية في الغابات المدارية ، كما يمكننا أن نكون على ثقة من أن أجيال المستقبل تقبل أو تفسر قرارنا بشأن البدائل بطريقة إيجابية.

إن هذا التعريف المعياري يطرح بعض الأسئلة الهامة، حيث أن الاحتياجات ليست ثابتة إنما هي في تغير مستمر مع مرور الوقت كما أنها تختلف من حضارة إلى أخرى، وكذلك فإن التنمية ليست مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها.وقد عرفت"الفاو" التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثي النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية

[1]- لهيئة العالمية للبيئة والتنمية 1987 الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ص:61.

الاجتماعية"[1].ومع ذلك فإن هذا التعريف يعالج مسألة أن المعادلة قد تكو ضرورية بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

وتعرف التنمية المستدامة كذلك على أنها: " سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، والتغيرات التقنية والمؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية، بهدف إرضاء لحاجات البشرية[2]".ومن هذه التعريفات يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إن مفهوم التنمية المستدامة يركز على تلبية الاحتياجات وإشباع الرغبات الإنسانية الحالية بشكل شامل ومستمر مع المحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها بشكل عقلاني لضمان حقق الأجيال المستقبلية.
- يتضمن مفهوم التنمية المستدامة إحداث التغيير بشكل جذري ودائم في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، والبحث عن مصادر جديدة لتعويض الثروات والموارد الغير قابلة للتجديد.
- يؤكد المفهوم الحديث للتنمية وفق منظور الاستدامة على ضرورة التكامل التنسيق بين القطاعات المختلفة في الدولة الواحدة لنجاح عملية التغيير وتعبئة الطاقات واستغلال الفرص المتاحة.
- يركز مفهوم التنمية المستدامة على العنصر البشري باعتباره الغاية والوسيلة في آن واحد، إضافة إلى العنصر البيئي وسبل حمايته بالشكل الذي يخدم الجانب الاقتصادي وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-فوائد وأهداف التنمية المستدامة:

تنطوي عملية التنمية المستدامة على مجموعة من المميزات والفوائد بالنسبة للدولة والفرد والمجتمع على حد سواء يمكن ذكر البعض منها كما يلي[3]:

- تساهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية برؤيا شمولية وتكاملية، انطلاقا من وحدة النظم الكلية وترابط نظمها الفرعية وتجنب الارتجال والانفعال الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
- تشجع على توحيد الجهود والتكامل بين القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفيئات المجتمعية الحالية والقادمة.
- إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسساتي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد والمحدودة وفي مقدمتها الوقت وعنصر الزمن الذي يصعب تعويضه أو تخزينه أو استرجاع ما فات منه.

[1]-Beat Burgenmeier, Economie du développement durable, 2 éd, Boeck Université, Brukxelles, 2005, p: 38

[2]- عبد العزيز بن صقر الغامدي، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بيروت – لبنان، أيام: 24-26 أفريل 2006.

[3]- مرجع الأمم المتحدة ، 2002 ،مشروع الإعلان العالمي للتنمية المستدامة المقدم لمؤتمر القمة العالمي في جوهانسبورغ، سبتمبر 2002

وعلى نطاق الممارسة العملية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة فإن التنمية المستدامة توفر وتنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتساهم في التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة وتزيد من توليد وتوظيف المعرفة والتداخل بين حقولها من خلال اللجان وفرق العمل وهذا سوف يقلل من الصراعات والخلافات ويقوي الولاء و الانتماء ويرفع المعنويات ويحقق الأمن الوظيفي و الاطمئنان النفسي وهي شروط ضرورية لإطلاق الطاقات البشرية وتنميتها والحفاظ عليها.

3- أبعاد خصائص التنمية المستدامة:

3-1- أبعاد التنمية المستدامة:

حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوها نسبورغ سنة 2002 الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة بثلاثة عناصر هي[1]:

3-1-1- البعد الاقتصادي:

ويراد منه تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية، ويتطلب ذلك توفر العناصر التالية:

- توفر عناصر الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال؛
- رفع مستوى الكفاءة والفعالية للأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ البرامج والسياسات التنموية؛
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغدية الراجعة بين المدخلات والمخرجات؛

3-1-2- البعد البيئي:

ويركز على سلامة وحماية النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث خلل في مكونات البيئة، ويتطلب ذلك الاهتمام بـ:

- التنوع البيولوجي الذي يشمل: البشر، النباتات، الحيوانات، والغابات....
- الثروات والموارد المكتشفة والكامنة كالطاقة بمختلف أشكالها ومصادرها الناضبة والقابلة للتجدد؛

3-1-3- التلوث:

والذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها خاصة المياه والهواء والأراضي وكل ما يحيط بالإنسان.

3-1-4- البعد الاجتماعي والمؤسسات:

ويشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسساتية وتساهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات ومطالبها والضغوط التي تشكلها على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويتضمن هذا البعد العناصر التالية:

-الحكم الراشد والمتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى التفاعل بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة والقطاع الخاص المجتمع المدني.

[1] -- Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, 1987.

-التمكين ويقصد به توعية الأفراد والجماعات وتعبئة طاقاتهم للمساهمة في بناء وصناعة المستقبل.
-الاندماج والشراكة لإقامة المجتمع الموحد في أهدافه والمتضامن في مسؤولياته في نطاق الحقوق والحريات الداعية للعدل والمساواة....الخ.

الشكل رقم 02: أبعاد التنمية المستدامة

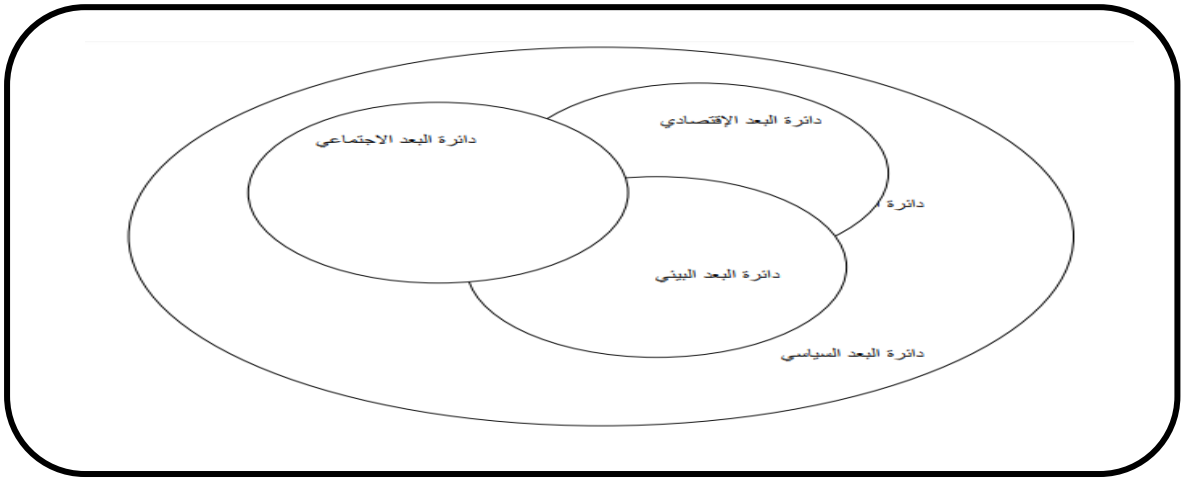

المصدر: صالحي الصالح، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 09/08 أفريل 3009 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، منشورات مخبر ش إ م ف أ م، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، 3009 ،ص:872.

ثالثاً- المناطق الصناعية بالجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[1].

1-إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

1-1- تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي[2]:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

[1]- مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006،ص:12-18.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان 2005 ، ص: 56,

- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

1-2- تسيير المنطقة الصناعية:

حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرافقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية[1].

2- أهم المناطق الصناعية في الجزائر

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة ببانتة، وأقبو ببجايةوسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار والحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ.

3-إعادة تأهيل المناطق الصناعية

[1]- محمد بومخلوف-التوطن الصناعي في الفكر والممارسة-دار الأمة -الجزائر ،2000،ص77.

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

رابعاً- إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل ، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية.

1- التوجهات الإستراتيجية:

إن المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية كان نتاج عدة جلسات وطنية بمشاركة واسعة لمختلف الأطراف المعنية بالموضوع. وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة التالية[1]:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية. - تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.وضع سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

2- أبعاد إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

تتمثل الإستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين:

2-2- اختيار الفروع:

في إطار هذا البعد تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

أ- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية[2]:

- البتروكيمياء فرع الأسمدة، والنسيج الكيمياوي، ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية.

[1]- عز الدين دعاس ، آثار تطبيق نظام الدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة. 71 ص،40،

[2]- يوسف جحيم الطائي وآخرون –انظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية – دار اليازوري –عمان ألأردن.2009، ص: 120

- الصناعات الصيدلانية والبيطرية.* صناعات الحديد والصلب.* صناعة الأليمنيوم.* صناعة البناء.

ب- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل:

- الصناعات الغذائية.* الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.
- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

2-3- على مستوى الانتشار الفضائي:

يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث ترتكز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية المدمجة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجية والبحث ، التكوين والمؤسسة.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل خلاصنا إلى أن التنمية الاقتصادية كانت في بداياتها تراعي فقط جانب المردود الاقتصادي و الاستغلال غري عقالين للموارد الطبيعة لتحقيق أكرب ربح. مما أدى إلى تدهور الكوكب الذي نعيش فيه ، وأصبحت المنظمات الحقوقية و جمعيات المجتمع المدني تطالب بمراجعة العملية التنموية ووضع أسس هلا تراعي جميع الجوانب كما أن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،و العمل على تحسين نوعية المعيشة للقوى العاملة و عائلاتهم ، بأسلوب يخدم كل الأطراف المشاركة في العملية التنموية،الاقتصادية والاجتماعية و البيئية،أي المطالبة بتطبيق ما يعرف بمبادئ التنمية المستدامة.إن دراستنا لموضوع المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وإسقاطها على الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة

- تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.
- عند إنشاء منطقة صناعية يتوجب الأخذ بجملة من العوامل الأساسية لتكون أكثر فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهدافا اقتصادية اجتماعية ثقافية.
- تطور مفهوم المناطق الصناعية تشكل كبري خلال فترة وجيزة من الزمن.
- لعبت الهيئات الدولية دورا كبريا في إنشاء المناطق الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).
- إن توطني المناطق الصناعية مل يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية واستدامة التنمية إلا مع عقد السبعينات من القرن العشرين بل كان هدفها الدرجة الأولى رفع المردودية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي فقط.

- تغير مفهوم التنمية الاقتصادية مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين نتيجة التأثيرات السلبية للمناطق الصناعية عل البيئة الطبيعية واستنزاف الثروات وغريها.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- خالد عبد الرحيم الهيتي ،أكرم أحمد الطويل، جمال محمد النعيمي، أساسيات التنظيم الصناعي ، عمان، دار زهران للنشر، 1997.

2- مالك بن نبي ،مشكلة الثقافة ،دار الفكر ، دمشق ،بدون سنة نشر.

3- بهيج شعبان، جغرافية العالم الصناعية ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1792.

4- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان 2005.

5- عز الدين دعاس ، آثار تطبيق نظام الدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة.

6- محمد أزهر سعيد السماك،اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى،عمان ،دار زهران،1998.

7- محمد بومخلوف-التوطن الصناعي في الفكر والممارسة-دار الأمة -الجزائر ،2000.

8- مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006.

9- مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2000.

10- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري،الطبعة الأولى، عمان،دار صفاء للنشر و التوزيع ،2001.

11- يوسف جحيم الطائي وآخرون -انظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية - دار اليازوري -عمان ألأردن.2009.

ب- الرسائل العلمية

12- وائل وجيه رضا البظ ،محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004،

13- وسف محمد ياسر يوسف الساعد،دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2001.

ج- الملتقيات العلمية

14- عيسات العربي ، الإبراهيمي حياة ،دور المناطق الصناعية في تفعيل التنمية المحلية -المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج نموذجا، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر:الواقع وأألفاق11-15أفريل 2002،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

15- موسى بن منصور ، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر -دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج،19-12 ماي2010،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

16- عبد العزيز بن صقر الغامدي، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بيروت - لبنان، أيام: 24-26 أفريل 2006.

17- مرجع الأمم المتحدة ، 2002 ،مشروع الإعلان العالمي للتنمية المستدامة المقدم لمؤتمر القمة العالمي في جوهانسبورغ، سبتمبر 2002

18- مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة،مجلة منتدى الرياض الاقتصادي نوفمبر2005.

د- المجلات العلمية:

19- محمد خيري ، توطين الصناعة و العمليات و العلاقات الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ،للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، العدد الثاني،مصر ،ماي1985.

20- طالب عوض وراد، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية والأفاق المستقبلية.مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، عدد01، 2010.

هـ- باللغة الفرنسية

21-Beat Burgenmeier, Economie du développement durable, 2 éd, Boeck Université, Brukxelles, 2005,
22- Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, 1987.

و-موقع الانترنت:

23-.com.moroccokhabar.wwwأطلع عليه بتاريخ 12/012012 مقال للدكتور إبراهيم المراكشي بعنوان اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية "المغوغة" بطنجة... الآثار والمشاكل والحلول.